

الأستاذة: خنونة زكية

درس: الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

الوحدة التاسعة: آثار الفساد الإداري

تختلف آثار الفساد الإداري وتؤثر بشكل واضح في مختلف الأصعدة ومن بين تلك الآثار نذكر:

1- الآثار الاقتصادية:

والتي تتمثل في:

- تجاوز الأولويات في جدول مشروعات التنمية، فكثير من المشروعات الحكومية تعتبر ذات مردود اقتصادي منخفض لكنه جرى تنفيذها استجابة لعلاقات الفساد أو لأنها تفتح مجالاً أوسع للكسب الغير مشروع عبر العمولات والرشاوي.
- يؤدي الفساد إلى ارتفاع الأسعار ذلك لأن الرشاوي والعمولات تمثل من وجهة نظر الجهات المقدمة لها، نوعاً من التكلفة، وبهذا يتم إضافة قيمة هذه الرشاوي والعمولات إلى تكلفة السلع والخدمات التي تقدمها هذه الجهات وبالتالي إلى أسعارها بحيث يتحملها المستهلك في نهاية الأمر.
- يؤدي إلى تبديد واستنزاف أموال الدولة من خلال حصول العملاء و المقاولين على العقود والممتلكات الحكومية المطروحة في المزاد و المناقصات بأسعار أقل، و الاختلاس سواء كان للأموال أو المعدات أو المواد الخام، ويتم أحياناً تهريبها إلى الخارج مما يؤدي إلى إضعاف المقدره المالية للدولة، كما يؤدي التهرب الضريبي إلى فقدان الدولة لجزء كبير من الإيرادات والخسائر المالية المرتبطة بالشخص الفاسد لأنه يعطل الإنتاج بالإضافة إلى ما أنفقته الدولة في تأهيله وتدريبه للعمل، الإسراف في الإنفاق على الأبنية لبعض الوزارات أو الأجهزة الحكومية، البذخ في المؤتمرات و الحفلات و الزيارات.
- يؤدي انخفاض الإيرادات إلى سعي الدولة لتغطية نفقاتها عبر وسائل أخرى كالاقتراض ما يؤثر على الاقتصاد مستقبلاً.

2- الآثار السياسية

- إن الفساد يخلق فجوة بين المواطنين والحكومة مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة للإطاحة بالحكومة القائمة بسبب الاستياء من الفساد المنتشر
- إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعميق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد، سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى اللجوء إلى العنف والثورة على النظام القائم.
- يساهم الفساد في التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين وعدم الثقة في الحكومة وبالتالي يحرم هذا النظام من أي مساندة شعبية.

3- الآثار الاجتماعية

- انتشار الفساد ينعكس على تنشئة الأفراد، فعندما يلاحظ هؤلاء أن الفاسدين يعيشون في وضع مادي أو اجتماعي أفضل من الأفراد الصالحين، فإن ذلك يشكل دافعا وحافزا للسلوك الفاسد، وأن الفساد يستحق المخاطرة، وبالتالي تضعف القيم والمعايير ويصبح الفساد سلوك عادي
- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية: مثلا إذا تسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي فإن ذوي الدخل البسيطة سيتحملون عبء الضرائب بينما يتمكن الفاسدون من التهرب منها بدفع الرشاوي، وبالتالي اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع.
- يؤدي الفساد إلى المساس بالأمن والصحة العامة: فالرشاوي المدفوعة إلى الجهات المسؤولة عن التفتيش على المسائل المتعلقة بالشروط الصحية تدفع بالتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من حيث نظافة المطاعم والمستشفيات وأنظمة الأمان في المصانع، هذا بالإضافة إلى التساهل في تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد، وربما حتى المخدرات وبالتالي زيادة معدل الانحراف والجرائم.
- يؤدي الفساد إلى تقليل الانفاق على المشروعات الأساسية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة مما يحمل المواطن نفقات إضافية للحصول على تلك الخدمات.
- إضعاف مساهمة الأفراد في المشروعات التي تقام عن طريق الجهود الذاتية

4- الآثار الإدارية

- إن السلوك المنحرف للموظفين في الأجهزة المختلفة يعطي قدوة سيئة للموظفين الجدد مما يؤدي إلى قبول هذا السلوك ما يشكل عائقاً أمام تحقيق الأهداف.
- إهدار مصالح المواطنين نتيجة عدم الموضوعية في الاختيار والتعيين وعدم الاهتمام بالعمل وقيمة الوقت.
- هجرة الكفاءات نتيجة عدم العدالة.
- تعثر النشاط الإداري في مختلف مجالات التنمية بالفساد يقف عقبة أمام تطبيق معايير الأداء الإداري الفعال من موضوعية وتخصص ويؤدي ذلك إلى انخفاض الكفاءة والانتاجية
- يتحول ولاء الموظف إلى من عينه أو رقاها، وليس إلى المجتمع عامة والجهاز الإداري.